الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علما والثاني
قوله سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله فضمن لرسوله أن لا ينسى ما أقرأه
إياه وهذا يتناول القراءة وما بعدها وقد ذم الله سبحانه في هذه السورة
من يؤثر العاجلة على الآجلة وهذا لاستعجاله بالتمتع بما يفنى وإيثاره
ما يبقى وهذا كل ذم وعيب في هذه السورة على هذا الاستعجال ومحبة
العاجلة فإرادته أن يفجر أمامه هو من استعجاله وحب العاجلة وتكذ
يبه بيوم القيمة من فرط حب العاجلة وإيثاره لها واستعجاله بنصيبه
وتمتعه به قبل أوانه ولولا حب العاجلة وتكذيبه طلب الاستعجال
للتمتع به في الآجلة أكمل ما يكون وكذلك تكذيبه وتوليه وترك الصلاة
هو من استعجاله ومحبته العاجلة والرب سبحانه وصف نفسه بضد ذلك
فلم يعجل على عبده بل أمهله إلى أن بلغت الروح التراقي وأيقن بالموت وهو
إلى هذه الحال مستمر على التكذيب والتولي والرب تعالى لا يعاجله بل يمهله
ويحدث له الذكر شيئا بعد شيء ويصرف له الآيات ويضرب له الأمثال
وينبهه على مبدائه من كونه نطفة من مني يمنى ثم علقة ثم خلقا سويا
فلم يعجل عليه بالخلق وهلة واحدة ولا بالعقوبة إذ كذب خبره وعصى
أمره بل كان خلقه وأمره وجزاؤه بعد تمهل وتدريج وأناة ولهذا ذم
الإنسان بالعجلة بقوله وكان الإنسان عجولا وقال خلق الإنسان
من عجل سأريكم آياتي فلا تستعجلون

فصل

ومن أسرارها أن إثبات النبوة والمعاد يعلم بالعقل وهذا أحد
القولين لأصحابنا وغيرهم وهو الصواب فإن الله سبحانه أنكر على من
حسب أنه يترك سدى فلا يؤمر ولا ينهى ولا يثاب ولا يعاقب ولم ينف
سبحانه ذلك بطريق الخبر المجرد بل بإنكاره نفي ما لا يليق نسبته إليه

ونفي منكر

ونفي منكر على من حكم به وظنه ثم استدل سبحانه على فساد ذلك و
بين أن خلقه الإنسان في هذه الأطوار وتنقله فيها طورا بعد طور حتى
بلغ نهايته يأبى أن يتركه سدى فإنه ينزه عن ذلك كما ينزه عن العبث والعيب
والنقص وهذه طريقة القرآن في غير موضع كما قال تعالى أفحسبتم أنما خلقناكم
عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب
العرش الكريم فجعل كمال ملكه وكونه سبحانه الحق وكونه لا إله إلا هو وكونه
رب العرش المستلزم لربوبيته لكل ما دونه مبطلا لذلك الظن الباطل
والحكم الكاذب وأنكر هذا الحسبان عليهم مثل إنكاره عليهم حسبانهم أنه
لا يسمع سرهم ونجواهم وحسبان أنه لا يراهم ولا يقدر عليهم وحسبان أنه يسوي
بين أوليائه وبين أعدائه في محياهم ومماتهم وغير ذلك مما هو منزه عنه
تنزيهه عن سائر العيوب والنقائص وأن نسبة ذلك كنسبة ما يتعالى
عنه مما لا يليق به من اتخاذ الولد والشريك ونحو ذلك مما ينكره
سبحانه على من حسبه أشد الإنكار فدل على أن ذلك قبيح ممتنع نسبته
إليه كما يمتنع أن ينسب إليه سائر ما ينافي كماله المقدس ولو كان نفي تركه
سدى إنما يعلم بالسمع المجرد لم يقل بعد ذلك ألم يك نطفة إلى آخره وما يليه
أن تعطيل أسمائه وصفاته ممتنع وكذلك تعطيل موجبها ومقتضاها
فإن ملكه الحق يستلزم أمره ونهيه وثوابه وعقابه وكذلك يستلزم
إرسال رسله وإنزال كتبه وبعث المعاد ليوم يجزي فيه المحسن بإحسانه
والمسيء بإساءته فمن أنكر ذلك فقد أنكر حقيقة ملكه ولم يثبت له الملك الحق
ولذلك كان منكر ذلك كافرا بربه وإن زعم أنه يقر بصانع العالم فلم يقر
بالملك الحق الموصوف بصفات الجلال والمستحق لنعوت الكمال كما أن
المعطل لكلامه وعلوه على خلقه لم يؤمن به سبحانه فإنه آمن برب لا يتكلم

Copyright © King Saud University